

مآ الؤي فعله ءوجل من أءلنآ؟

2018-10-24 بروجيكت سنديكيٲ

يآنيس فآروفآكيس

آئينا - حتى أشء منآقءي ءوجل يسآءءمون آكنولوجيآته لإعءآء آطبهم النآرية ضءه، أو بشكل أءق، للعثور على طرق منآسبة في مءينة أءنبية. لنكن صآقين: سآكون الءية بءون اسآءءآم ءوجل أكآر صعوبة لأسبآب منآوعة. ولكن هءآ ليس سببآ وءيهآ للآءلي عن شركة ءوجل وعمآلقة الآكنولوجيا الآءرين. بل على العكس، فإن طبيعآ مسآهمآهم وآهميآتها آءعل آضوعهم للسيطرة الءيمقراطية أمراً آآميآ - وليس فقط بسبب الآءة المعآرف بها لءمآية سرية الءية الشآصية.

في السنوات الآءيرة، آضعت شركات الآكنولوجيا الكبرى للءحص الءقيق لإآقآن فن مظلم آآق قيآة الصحف آآءآرية والإذآعة والآلفزيون: فهي آآءذب آهآمآمآآ وآبيعته للمعلنين الءين يءفعون المآل. في آين كآن القراء والمستمعون والمشآهءون هم العملاء الءين يءفعون مقآبل منآء معين، آعلمآ وسآئل الإعلآم الإلكآرونية آآءآرية كيفية آءقيق الربآ من آلال الءآول في معآملآ مبآشرة مع المعلنين، وآءويلنآ (وبينآنآنآ) إلى منآء سلبي في قلب الصفة.

بفضل قءرآهم الهآئلة على آءصيص شآشآنآ، آمكنآ ءوجل وفيسبوك وشركات آءرى من نقل هءه العملية الإنتاجية العريبة إلى مستوى آءيء، آيآ آآءول آهآمآمآآ إلى منآء قآبل للآءآول. على عكس أسلافهم، فهم قآءرون على لفت آنآبهآ كل وآء منآ عن طريق آءب آءآآرآ لشآص (أو مزآء) معين، ومن ثم بيعها إلى أعلى مزآيء للوصول إلى بينآنآنآ وآهآمآمآ.

لقد كآن الءآع وراء رء الفعل العنيف ضء شركات الآكنولوجيا الكبرى هو شعورنآ بآنآ آصآبنآ مستآءمين. في السبعينيات والثمنآنينيات من القرن المآضي، كنآ نشعر بالآستياء عنءمآ كآنآ القنوت

التجارية تُرغمنا على مشاهدة الإعلانات قبل ثوانٍ من نهاية أحد الأفلام المثيرة أو مباراة لكرة السلة. والآن، لم يعد بإمكاننا حتى التعرف على الحيل المستخدمة في الوقت الحقيقي للاحتفاظ باهتمامنا وبيعها. لقد أصبحنا مستعبدين من السوق التي نتاجر بها، نفكر فقط في عملية الإنتاج، حيث يُسمح لنا بأن نكون منتجاً فقط.

تهدف قواعد حماية البيانات والخصوصية إلى إعادة استقلالنا المفقود فيما يتعلق بما نراه، وما يوجه خياراتنا، ومن يعرف ما نختره. لكن تنظيم شركات التكنولوجيا الكبرى وحده لا يكفي لحماية بياناتنا واستعادة "سيادة المستهلك". على خلفية الأتمتة وخفض العمالة، تساهم الأرباح الاحتكارية لهذه الشركات في زيادة عدم المساواة، وتزيد من الشعور بالاستياء، وتقوض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتزيد من زعزعة استقرار الرأسمالية.

تكمن المشكلة في كون التدخلات الحكومية التقليدية ممارسة غير مجدية: إن فرض الضرائب على الخدمات المجانية لن يحل المشكلة. ومن المستحيل فرض الضرائب على الروبوتات لتمويل التكاليف البشرية لأنه من المستحيل إعطاؤها تعريفاً دقيقاً. وعلى الرغم من أهمية الضرائب على أرباح شركات التكنولوجيا الكبرى، إلا أن المحاسبين ذوي الخبرة لهذه الشركات، والفرص الوفيرة لتحويل الأرباح إلى اختصاصات قضائية مختلفة يجعل هذا الأمر صعباً.

إذا نظرنا إلى أبعد من الضرائب، يمكننا أن نجد حلاً بسيطاً. ولكن عليك أن تدرك أن رأس المال لم يعد يتم إنتاجه بشكل خاص، على الأقل ليس في حالة شركة جوجل والشركات المماثلة.

عندما أنشأ جيمس واط أحد محركاته البخارية الشهيرة، كان اختراعه هو مُنتجه. يمكن للمشتري الذي وضع المحرك للعمل، على سبيل المثال، في مصنع للنسيج أن ينظر إلى الأرباح ببساطة كمكافأة على المخاطرة عند شراء هذا الجهاز وابتكار اقترانها بجهاز غزل أو نول ميكانيكي.

على النقيض من ذلك، لا تستطيع شركة جوجل أن تؤكد بشكل مقنع أن رأس المال الذي يوِّد تدفقات الأرباح لهذه الشركة يتم الحصول عليه بالكامل بشكل خاص. في كل مرة تستخدم فيها محرك بحث جوجل للبحث عن عبارة أو مفهوم أو منتج أو زيارة مكان باستخدام خرائط جوجل، فإنك تزيد من

رأس مال جوجل. وعلى سبيل المثال، على الرغم من إنتاج الخوادم والبرامج بطريقة رأسمالية، فإن جزءاً كبيراً من رأس مال جوجل يتم إنتاجه بواسطة الجميع تقريباً. ولكل مستخدم، من حيث المبدأ، الحق الشرعي في إعلانه أنه مساهم فعلي في هذه الشركة.

وبالطبع، على الرغم من أن المجتمع يساهم في جزء كبير من رأس مال شركات التكنولوجيا الكبرى، إلا أنه لا توجد طريقة معقولة لحساب المساهمات الشخصية، مما يجعل من المستحيل حساب أسهمنا الفردية. ولكن يمكن تحويل هذا الاستحالة إلى فضيلة، وذلك بإنشاء صندوق ائتمان عام حيث ستحول شركات مثل جوجل نسبة مئوية معينة (على سبيل المثال، 10%) من أسهمها. فجأة، سيكون لكل طفل صندوق ائتمان خاص، وسوف توفر الأرباح المتراكمة الدخل الأساسي الشامل المساواة عدم من الحد خلالها من يمكن وبطريقة، الأتمتة مع يتناسب بما سينمو الذي (UBI) وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

يجب أن يتغلب هذا الحل على حاجزين. أولاً، يجب اعتبار فرض الضرائب الحل الأنسب. لكن من المؤكد أن مبادرة الدخل الأساسي الشامل التي يتم تمويلها عن طريق الضرائب سيثير حتما استياء العمال الذين يواجهون صعوبات، والذين لن يروا منطق دعم العاطلين، سواء كانوا أغنياء أم فقراء. ثانياً، عادة ما يتم منح أسهم الشركات للموظفين فقط.

من المؤكد أن هناك أسباباً عديدة لفرض ضرائب على الأرباح من أجل تمويل الفوائد للفقراء، ومخططات ملكية العمال. لكن هذه القضايا مختلفة عن القضية التي نحن الآن بصددتها: كيفية تحقيق استقرار المجتمع من خلال منح حقوق الملكية على رأس مال جوجل لكل من ساعد في إنشائها، بما في ذلك مقدمي الرعاية الذين لا يحصلون على راتب ثابت؛ العمال الذين لديهم عمل غير مستقر، فضلا عن العاطلين.

وهنا، كما يتوقع المرء، نجد الفكرة الخاطئة التي يبثها المدافعون عن الوضع الراهن. رفضت مدونة ألفايل التابعة لصحيفة فايننشال تايمز حديثاً قضية نقل مجموعة من الأسهم من شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل جوجل، إلى صندوق ائتمان عام، وذلك على أساس تحريف منطقنا الأساسي على أنه عدم قدرة على تقييم ما فعلته جوجل من أجلنا. في محاولة لحرمان المجتمع من حقوق

الملكية إلى المكاسب الرأسمالية التي قمنا بإنشائها كمستخدمين، فإن المدافعين عن شركات التكنولوجيا الكبرى يشيرون إلى المنافع الهائلة التي يتلقاها المستهلكون (المبلغ الذي نحن مستعدون لدفعه مقابل الحصول على خدمات مجانية مثل Gmail وخرائط جوجل).

هذا يشبه إلى حد ما تبرير مصادرة أسهمك في شركة على أساس أن الشركة تقدم خدمات قيّمة لك وللآخرين. باستخدام خدمات شركات التكنولوجيا الكبرى، نقوم بإنتاج جزء من رأسمالها في الوقت الحقيقي. وبناءً على ذلك، يجب أن تكون ملكية هذا الجزء من حقنا جميعاً وليس ملكية البعض فقط.

* يانيس فاروفاكيس، وزير المالية الأسبق في اليونان، وأستاذ علوم الاقتصاد بجامعة أثينا
<https://www.project-syndicate.org>

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة المنبأ المعلومانية